

## العدالة الانتقالية

د. محمد المحيظ\*

تجد المجتمعات الخارجة لتوها من حالة صراعات مسلحة، أو المتخلصة من نير أنظمة متسلطة و عنيفة، و المتطلعة إلى إرساء دعائم السلم و التعايش و الاستقرار و الديمقراطية، تجد نفسها أمام كم هائل من المشكلات السياسية و الاجتماعية و التنموية، و هي مشكلات على درجة عالية من التعقيد و الاستعصاء، تهدد - في حالة تفاقمها - مسار الانتقال الهش بطبيعته، بالانهيار و الانتكاس.

من بين الإشكالات الكبرى التي تواجهها هذه المجتمعات، نجد الكيفية التي يتعين التعامل بها مع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، التي تكون رافقت حالة التوتر و الصراع الماضية. و إذا كان إغراء " طي الصفحة " بسرعة يبقى قويا، بدعوى التوجه نحو المستقبل، و عدم نكأ الجراح، فإن الثابت الآن، أن هذا التوجه نحو المستقبل نفسه، يبقى ملغما و مسكونا بأشباح الماضي التي قد تنبعث في أية لحظة، ما لم تؤخذ بعين الاعتبار المطالب المشروعة لضحايا الانتهاكات في العدالة و الإنصاف. و يلخص المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الحيثيات التي تجعل مهمة مواجهة انتهاكات الماضي، مهما كانت صعوبتها، أمرا ضروريا، في الاعتبارات التالية:

" - تقوية الديمقراطية: إذ لا يمكن أن تقوم الديمقراطية على أساس أكاذيب، و أن جهودا مستمرة و منظمة و توافقية لمواجهة الماضي يمكن أن تؤدي إلى ديمقراطية أكثر قوة. - الواجب الأخلاقي في مواجهة الماضي: باعتبار أن هناك واجبا أخلاقيا في التذكر و لقبول الضحايا و الاعتراف بهم كضحايا، إذ من شأن تجاهلهم أن يعتبر شكلا من أشكال إعادة الإحساس بالظلم و الإهانة.

---

\* باحث و ناشط حقوقي من المغرب.

- استحالة تجاهل الماضي : فهو يطفو دائما على السطح، لذلك من الأفضل إظهاره بطريقة بناءة و شافية. و يمكن أن نطلق على البديل الآخر " فوران الذاكرة " حيث يغلي الغضب و عدم الرضى تحت سطح الحياة السياسية و بالتالي ينفلتان من حين لآخر.

- منع تكرار الانتهاكات: إذ أن مواجهة الماضي تخلق نوعا من الردع. فالتذكر و المطالبة بالمحاسبة، هما وحدهما الكفيلان بالحيلولة دون ارتكاب أفعال شنيعة في المستقبل.<sup>1</sup>

غير أن حجم الانتهاكات و مداها، يجعل من المستحيل عمليا اعتماد آليات العدالة الجنائية المعتادة، إذ أن هذه الآليات وضعت في الأصل للحالات التي تكون فيها الجرائم حوادث استثنائية، و ليست هي القاعدة. كما أنه " في السياقات الانتقالية، قد توجد قيود عملية معينة على قدرة بعض الحكومات على اعتماد إجراءات قضائية خاصة. و قد تشمل هذه القيود نقصا في الموارد البشرية أو المادية أو نظاما قضائيا ضعيفا أو فاسدا، أو سلاما أو انتقالا ديمقراطيا هشاً أو نقصا في الأدلة الجنائية، أو وجود عدد كبير من مرتكبي الأعمال أو عدد كبير من الضحايا، أو عراقيل مختلفة قانونية أو دستورية مثل قوانين العفو، غير أنه ... لا ينبغي أن تعتبر هذه القيود عذرا يبرر عدم القيام بأي شيء، بل كلما تحسن الوضع كلما أصبحت الحكومات مطالبة بإصلاح المظالم الناجمة عن القيود السابقة".<sup>2</sup>

و كما ينبه إلى ذلك أليكس بورين - الرئيس المؤسس للمركز الدولي للعدالة الانتقالية - فإنه إذا كانت العدالة الانتقالية لا تتعارض بالضرورة مع العدالة الجنائية، فإنها بالمقابل " تقدم نظرة أعمق و أغنى و أوسع لعدالة تسعى لمواجهة المتورطين و للاهتمام بحاجيات الضحايا و للمساهمة في انطلاق عملية المصالحة و التحول".<sup>3</sup>

إن مسعى العدالة الانتقالية، يكتسب مشروعيته من الأسئلة المزعجة التي تفرزها الوضعيات الانتقالية، و التي يمكن صياغة بعض منها مع " أرييل دورفمان " :

" كيف يمكن للناجين من صراعات الماضي المدمرة أن يتعايشوا مع الذين أودوا بحياة أعز ذويهم؟ كيف يمكن استعادة الثقة في مجتمع تعرضنا فيه لخيانة أفضل أصدقائنا؟ هل بإمكان المرء أن يوفق بين حاجيات محكمة دولية خاصة بجرائم الحرب من حيث الدلائل الشرعية،

<sup>1</sup> " تاريخ العدالة الانتقالية و نظريتها " - الموقع الرسمي للمركز الدولي للعدالة الانتقالية.

<sup>2</sup> نفسه.

<sup>3</sup> من العرض التمهيدي الذي تقدم به لندوة " أسئلة العدالة الانتقالية بالمغرب في ضوء تجربة هيئة الإنصاف و المصالحة " - الرباط يوليو 2006.

من جهة، و حاجيات أسر فقدت الأمل في دفن ذويها الذين قتلوا؟ ثم هل من الممكن تحقيق المصالحة بالفعل في مجتمع ينكر المتورطون جرائمهم ؟ كيف يتم جبر الضرر؟ هل بالأموال؟ هل بواسطة أفعال رمزية و معنوية؟ هل باعتبار كل شخص على حدة أم جماعيا؟ هل بتوفير التعليم لأبناء الذين ماتوا أم بمنح موارد للمجموعة التي تعرضت للضرر؟ و هل يمكن ترقيع ذلك النسيج الذي كان يوحد المجتمع في السابق قبل أن يتعرض للتمزيق؟ كيف يمكن تغيير الظروف العنيدة التي أدت إلى هاته الصراعات أصلا، و كيف اليقين أنها لن تتكرر؟ هل بمقدور الأعداء القدامى الذين أصبحوا الآن جيرانا من جديد أن يصوغوا شكلا جديدا من الهوية المشتركة ينصهر في التسامح و ليس في البغض؟ هل من وسيلة تسمح بالنظر إلى المتابعات القضائية و المحاكمات على أنها ليست بالحل النهائي لكل رعب، و إنما جزء من السعي وراء سلم على المدى البعيد؟ هل هناك أنظمة بديلة للعدالة التعويضية تسمح بإدماج أكثر فاعلية للجماعات الواسعة التي لا زالت تعاني من الخوف، اعتبارا لعادات و تقاليد أعضائها؟ و كيف يمكن إشراك الضحايا في تحديد ما يجب فعله و كيف يمكن تقادي أن تفرض عليهم صيغ صادرة من بعيد و من الأعلى، و كيف يمكن جعلهم مشاركين فعليين في إعادة بناء حياتهم؟<sup>٤</sup>.

إن مواجهة مثل هذه الأسئلة هو الذي أدى بالبشرية - عبر مسار تدريجي طويل إلى بلورة مفهوم " العدالة الانتقالية " ليدل على مجموع "الإجراءات و الآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم تركته من تجاوزات الماضي الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة و إقامة العدالة و تحقيق المصالحة " <sup>٥</sup>.

\*\*\*\*\*

تتضمن استراتيجيات العدالة الانتقالية بهذا المعنى أربعة مسارات مندمجة و متكاملة، و هي:  
- المحاسبة القضائية / - البحث عن الحقيقة / - جب الأضرار / - الإصلاحات المؤسسية.

<sup>٤</sup> - من تقديمه لكتاب : " جاري، صديقي: العدالة و الجماعة عقب البشاعة الجسيمة" ، أورده أليكس بورين في عرضه المذكور سابقا.  
<sup>٥</sup> - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول " سيادة القانون و العدالة الانتقالية في مجتمعات الصراع و مجتمعات ما بعد الصراع" المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٣ غشت ٢٠٠٤.

## - المحاسبة القضائية:

تستمد هذه الآلية شرعيتها من إزامات القانون الدولي ( اتفاقية القضاء على جريمة الإبادة / معاهدة جنيف ...). و قد أظهرت التجارب المختلفة أنها قد تتخذ صيغا مختلفة : من خلال محاكم وطنية، أو دولية ( المحكمة الدولية ليوغسلافيا سابقا TPIY، المحكمة الدولية لرواندا (TPR) ، أو مختلطة ( المحكمة الخاصة لسيراليون ٢٠٠٢ - المحاكم الخاصة لكمبوديا ٢٠٠٣ - تيمور الشرقية و كوسوفو ).

و أيا كان من أمر الصعوبات الكبرى التي تعترض أعمال هذه الآلية، و مخاطر توظيفها في عمليات تصفية سياسية، فإنه على الفاعلين في مراحل الانتقال أن لا يغفلوا المزايا الكبرى التي تحوزها، و التي يمكن تلخيصها مع " أليكس بورين " في المزايا الثلاث التالية:

" - أولا، تحول المتابعات القضائية، في معظم الحالات، دون تولي المسؤولين الكبار من الذين ارتكبوا انتهاكات مناصب نافذة من جديد.

- ثانيا، تهدف المحاكم و الهيئات القضائية الخاصة إلى معاقبة الأشخاص الذين يتحملون أكبر قدر من المسؤولية عن الانتهاكات، مما يساهم في كسر حلقة أعمال الانتقام الجماعي.

- ثالثا، تساعد الإجراءات القانونية السليمة على تفادي المحاكمات الجائرة.<sup>٧</sup>

و كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن أعمال آلية المتابعة القضائية، قد تعترضه صعوبات و عوائق، من قبيل حجم الملفات التي يتعين معالجتها، و الكلفة المادية المرتفعة، و نقص الإمكانيات البشرية. بيد أن أهم تحد تطرحه هذه الآلية، هي تلك المفارقة التي تسم المراحل الانتقالية، و المتمثلة في إمكانية الجمع بين مطلبي السلم و الديمقراطية من جهة، و العدالة و عدم الإفلات من العقاب من جهة أخرى. يقول القس دسموند توتو، رئيس لجنة الحقيقة و الإنصاف بجنوب إفريقيا، و هي - كما هو معروف - التجربة التي أسقطت من حسابها آلية المحاسبة القضائية، معبرا ببلاغة عن هذا الوضع:

" ... لقد تم استبعاد خيار " محاكمة نورمبورغ " من طرف كل الذين كانوا يتفاوضون حول العملية الحساسة للانتقال نحو الديمقراطية، مبنية على سلطة القانون و احترام حقوق

<sup>٦</sup> - أنظر عرضا لبعض هذه الإشكاليات في دراسة نيل ج. كريترز : " التقدم و التواضع، البحث المتواصل عن العدالة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات"  
<sup>٧</sup> - سبق ذكره.

الإنسان... إذ مما لا يرقى إليه شك هو أن أفراد قوات أمن نظام الأبارتايد ما كان لها أن تقبل التسوية المتفاوض عليها، و التي سمحت بتحقيق " معجزة " انتقالنا السلمي نسبيا من القمع إلى الديمقراطية، في الوقت الذي كان فيه أغلب الملاحظين يتنبئون بحمام دم يغمرنا جميعا، لو أنهم ( أي أفراد الأمن ) عرفوا أن وضعيتهم في نهاية التفاوض ستتغير رأسا على عقب، و أنهم سيتابعون بالجرائم، و قد يتعرضون لعقوبة القانون، لأنهم في تلك اللحظة كانوا ما زالوا مسلحين و قادرين على تخريب المسلسل...".<sup>٨</sup>

### - إقرار الحقيقة:

تهدف هذه الآلية إلى الاستجابة لحق الضحية بصفة شخصية في معرفة ما وقع، و حق المجتمع في معرفة الحقيقة لتفادي ما قد يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان في المستقبل. و قد تتوسل هذه الغاية آليات مختلفة من قبيل الهيئات الوطنية أو لجان التحقيق الدولية أو تحريات المنظمات الغير حكومية. غير أن أشهر آلية اقترنت بمجال العدالة الانتقالية، هي آلية " لجان الحقيقة "، و التي جاوز عددها اليوم، منذ أن أسست أول لجنة بالأرجنتين سنة ١٩٨٣، الثلاثون لجنة. و مهما كان من أمر التباين الشديد الذي يسم هذه التجارب المختلفة فيما يخص صلاحياتها و تركيبتها و أساليب عملها، إلا أنه بالإمكان استقراء خصائصها المشتركة، و التي يجمها الخبيران الدوليان " مارك فريمان " و " دوروتي ماروتين " في السمات المشتركة التالية:

" - إنها هيئات تنشأ عادة في سياق عملية تحول و انتقال، إما من الحرب إلى السلام أو من الحكم التسلطي إلى الديمقراطية.

- إنها هيئات غير قضائية تتمتع بقدر من الاستقلال القانوني.

- إنها هيئات معترف بها رسميا، مفوضة من قبل الدولة و منها تستمد صلاحياتها، و في بعض الحالات من المعارضة المسلحة علاوة على الدولة، أو يكون منصوص عليها في اتفاقية سلام.

- إن عملها ينصب تحديدا على الماضي.

<sup>٨</sup> - دسموند توتو ، من مذكراته " لا مستقبل بدون صفح ".

- إنها تحقق في أنماط انتهاكات معينة ارتكبت على مدار مدة زمنية، و ليس حول حدث بعينه.  
- تركز على انتهاكات حقوق الإنسان و تعتمد المعايير الدولية.  
- إنها هيئات مؤقتة غالبا ما تعمل لمدة عام أو عامين.

- تختم عملها بتقديم تقرير ختامي يضم استنتاجاتها و توصياتها.<sup>9</sup>  
و إذا كان من المؤكد أن هذه الآلية لا تلائم كل الوضعيات الانتقالية، إذ تفقد الكثير من فعاليتها في الحالات التي يكون فيها المجتمع المدني هشاً ضعيفاً، أو تتسم بالقلقل و عدم الاستقرار، ناهيك عن الصعوبات الإجرائية الأخرى مثل عدم توفر الوقت الكافي، و شح الموارد المالية، و تضخم عدد الملفات التي يتعين معالجتها، و غياب التعاون الضروري من طرف مرتكبي الانتهاكات المحتملين، و ضعف الصلاحيات المخولة لها... إذا كان ذلك مؤكداً، فإن هذا لا ينتقص بتاتا من المزايا البالغة التي تتمتع بها هذه الآلية في سياق إقرار العدالة الانتقالية. لقد أثبتت العديد من لجان الحقيقة عبر العالم نجاعتها في توثيق الانتهاكات من حيث طبيعتها و حجمها، و تحليل سياقاتها و ظروفها، وبالتالي تساعد على محاسبة مرتكبي الانتهاكات، و تسمح بصياغة التوصيات المتعلقة بالإصلاحات القانونية و المؤسساتية اللازمة. كما أنها توفر منبرا عاما للضحايا، و تحفز على النقاش العام و تعزيز المصالحة المجتمعية.

بيد أن الدروس المستخلصة من مختلف التجارب الدولية في مجال إنشاء لجان الحقيقة، تسمح بالتأكيد على بعض المحاذير العامة التي يتعين اعتبارها إن نحن رمننا تحقيق أكبر قدر من النجاعة و الفعالية. من ذلك مثلا:

- ضرورة التشاور المستمر مع جمعيات المجتمع المدني و حركة الضحايا، قبل تأسيس اللجنة و أثناء اشتغالها.

- الحرص على ضمان الاستقلالية السياسية و التدبيرية و المالية.

- التوظيف الفعال لوسائل الإعلام و استراتيجيات التواصل.

- العمل على تنظيم جلسات استماع عمومية للضحايا.

<sup>9</sup> - Mark Freeman et Dorothe Marotine : « qu'est ce que la justice transitionnelle ? » .

من منشورات المركز الدولي للعدالة الانتقالية. ١٩ نونبر ٢٠٠٧.

- العمل على تكوين و توظيف كوادر نسائية للتعامل مع الانتهاكات الخاصة بالنساء، و كذا توظيف متخصصين في التعامل مع الانتهاكات التي تطال الأطفال.
- الحرص على إقرار استراتيجية للمتابعة لضمان أعمال التوصيات بعد انتهاء ولاية اللجنة.

### - جبر الأضرار:

تكتسي هذه الآلية من منظور الضحايا، مكانة متميزة في سياق إقرار العدالة و الإنصاف في المراحل الانتقالية، إذ تجسد بشكل ملموس المجهودات المبذولة من أجل غسل آلام الماضي و البشاعات التي تعرضوا لها، و تمنحها شحنة من المصادقية الضرورية لبناء الثقة.

إن برامج جبر الأضرار، سواء كانت مادية أو معنوية، تنغى الاعتراف بالمآسي التي تعرض لها الضحايا جماعات و أفراداً، و ترسيخ ذكرى الانتهاكات في الذاكرة الجماعية، و تشجيع التضامن الاجتماعي مع الضحايا، و تهيئة المناخ الملائم للمصالحة عبر استرجاع الثقة في الدولة. و لتحقيق هذه الغايات، يتوجب الانتباه إلى ضرورة أن تكون برامج جبر الضرر، متنوعة و متكاملة، و أن لا تقتصر على شكل واحد من أشكالها كالإكتفاء مثلاً بصرف التعويضات المادية.

لذلك حددت وثيقة المبادئ الأساسية و الخطوط التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف و الجبر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان و القانون الإنساني الدولي<sup>١٠</sup>، أشكال جبر الضرر الممكنة في المستويات التالية:

- \* **الاسترداد:** و يتضمن استرجاع الحرية و الحقوق القانونية و الوضع الاجتماعي و الحياة الأسرية و الجنسية، و العودة إلى مكان الإقامة و استرداد العمل و إعادة الممتلكات.
- \* **التعويض:** و من مشتملاته: - الضرر البدني و الذهني، و ما يترتب عنهما من ألم و معاناة و اضطراب عاطفي. - ضياع الفرص و من بينها فرص التعليم - الأضرار المادية و الخسائر في الكسب بما في ذلك الخسارة في الكسب الممكن. - الضرر بالسمعة و الكرامة - تكاليف المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء و الأدوية و الخدمات الطبية و النفسية و الاجتماعية.

<sup>١٠</sup> - وثيقة من إعداد المفوض السامي لحقوق الإنسان - لجنة حقوق الإنسان - الدورة ٦١ - ٢١ / ١٢ / ٢٠٠٤.

\* الترضية و الضمانات بعدم التكرار و من مشتملاتها: - وقف الانتهاكات المستمرة - التحقق من الوقائع و الكشف الكامل و العلني عن الحقيقة. - البحث عن رفات من قتلوا أو اختفوا. - المساعدة في التعرف على هوية الجثث و إعادة دفنها وفقا للممارسات الثقافية و المجتمعات المحلية. - القيام بإعلان رسمي أو إقرار قضائي يعيد الكرامة و الحقوق القانونية و الاجتماعية للضحايا و لعائلاتهم و ذويهم. - تقديم الاعتذار بما في ذلك الاعتراف علنا بالوقائع و قبول المسؤولية. - فرض جزاءات قضائية أو إدارية على الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات. - إقامة الاحتفالات التذكارية للضحايا و تكريمهم - إدراج وصف دقيق لما وقع من انتهاكات في مواد التكوين و التعليم.<sup>11</sup>

و من البديهي هنا، أن أعمال آلية جبر الأضرار بمستوياتها المختلفة، تتوقف في نجاحها أو تعثرها على عدة عوامل مؤثرة، مثل الموارد الاقتصادية المتوفرة، و عدد الضحايا و فئاتهم من حيث الجنس و العرق و الانتماء الإثني، و سياق النزاع و كذا طبيعة الانتهاكات و حجمها.

كما أن هذا الإعمال، لا بد له أن يواجه تحديات متنوعة من قبيل: ضرورة تحديد أنواع الضرر الممكن التعويض عنها، سواء كانت ذات طبيعة جسدية أو نفسية أو اقتصادية، و كيفية تقدير حجم الضرر، و قيمة الحجج الواجب الإدلاء بها، و تحديد الفترة الزمنية المشمولة ببرامج التعويض، و كيفية صرف التعويضات... الخ.

و لا يجب بتاتا الاستهانة بمثل هذه الاعتبارات، لأن إهمالها، قد يؤدي إلى إفراغ جهود جبر الأضرار من مغزاها، بل قد يؤدي في حالات قصوى إلى عكس النتائج المرجوة كأن يصبح مصدرا لإثارة النزاعات و تعميق الشعور بالغبن و الحيف، أو الشعور بالإرشاء و الخديعة.

#### - الإصلاحات المؤسساتية:

يحكي السيد " أليكس بورين " عن انطباعاته بعد زيارة قام بها لصربيا قائلا: " لقد اتضح لي بما فيه الكفاية أن من بين المشاكل الرئيسية التي تحول دون انتقال هذا البلد من ماضيه الحالك و الرهيب إلى ديمقراطية مشرقة هناك المؤسسات التي لم يطرأ عليها أي تغيير

<sup>11</sup>- راجع أيضا: ذ. أحمد شوقي بنيوب: الأسس النظرية لمذهب جر الضرر - التجربة المغربية للعدالة الانتقالية. الرباط، ٢٠٠٨.



يذكر... لقد تبين لي أنه بدون إصلاح جذري للمؤسسات، لا يمكن لصربيا أن تنعم بفرصة فعلية لتحقيق النمو و الازدهار و السلم .<sup>١٢</sup> و بالفعل، إذا ما تفادت هيئات الحقيقة الاستغراق التام في التحقيقات الفردية، و أولت بعض العناية لتحقيقات تطال مؤسسات الدولة، فإنها تكون قادرة آنذاك على تحديد المسؤولية المباشرة لهذه المؤسسات في تعطل اشتغال دولة الحق و القانون و استثناء التدابير القمعية و انفلاتها. و يظل نجاح العملية الانتقالية أو فشلها مرتبها إلى حد كبير إلى حجم هذه العملية الإصلاحية التي تسعى إلى تحديد مكامن الداء، عوض الاكتفاء بمعالجة مظهراته. و تتعدد الإجراءات الممكن إدراجها ضمن هذه الآلية، إذ قد تتضمن إعفاء المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات من مهامهم الرسمية، و إنشاء مؤسسات جديدة لحماية حقوق الإنسان، و وضع برامج للنهوض بثقافة حقوق الإنسان، و تبني توصيات إصلاحية دستورية و قانونية من أجل تحسين الحكامة... الخ.

\*\*\*\*\*

نتوفر اليوم على العديد من التجارب المنتمية إلى مجال العدالة الانتقالية، و هي تجارب في غاية التنوع، و تتطلب تنبها يقظا لفرادتها و تمايزها. غير أنه بالإمكان مع ذلك، على سبيل التلخيص، استقراء بعض السمات المشتركة المميزة لهذه التجارب. يعتبر " مارك فريمان " و " دوروتي ماروتين " أن هناك ثلاث مميزات كبرى تميز مجال العدالة الانتقالية:

- إنها تتبنى مقاربة شمولية في سعيها للتصدي لإرث الانتهاكات، و لا تكتفي بعنصر واحد. بل إن الخطر المحقق بمراحل الانتقال، هو التوهم أنه بمقدور آلية واحدة، كالمحاسبة القضائية، أو صرف تعويضات سخية، قادر على تجاوز الإشكالات التي يطرحها ماضي الانتهاكات الجسيمة. إن ما يحصل هو أن التركيز على آلية واحدة قد يؤدي إلى عكس المأمول كما أشرنا إلى ذلك سابقا.

<sup>١٢</sup> - مرجع سبق ذكره

- إنها تولي أهمية كبرى لإقامة توازن بين المصالح المختلفة، فهي لا تعمل على إقرار عدالة بآثر رجعي مهما كان الثمن، كما أنها لا تجعل غاية تثبيت السلم على حساب إنصاف الضحايا وحقهم في العدالة. و بين أن إقامة هذا التوازن الدقيق يتطلب من النخب المعنية درجة عالية من النضج و الذكاء السياسي و الحس الإنساني.

- إنها تمحور عملها و غاياتها، و في كل مراحلها، حول ضحايا الانتهاكات.

تسمح هذه المميزات بافتراض أن استراتيجيات العدالة الانتقالية، تعبر عن إرادة في عبور برزخ الانتقال الهش و الدقيق بأقل الخسائر الممكنة، و باحترام للإلتزامات الأخلاقية و الإنسانية، نحو ترسيخ السلم و الديمقراطية. غير أنه سيكون من السذاجة، توهم أن آليات العدالة الانتقالية، كافية لوحدها لتحقيق هكذا مهمات تاريخية. إذ لا يجب أن نسقط من حسابنا الدور الذي تلعبه عوامل أخرى، مثل تحسين الشروط الاقتصادية، و تنظيم انتخابات ديمقراطية، و أخيرا بلسم الزمن.

و ختاماً، إذا كان علينا أن نجازف بتقديم بعض الخلاصات الكبرى، فيمكننا التأكيد على ما يلي:

- أولاً، إن الانتقالات الناجحة هي تلك التي لم تدر ظهرها لماضيها المؤلم، و واجهت رغم المعوقات و المخاطر سجل الانتهاكات التي حصلت، كما تدل على ذلك تجارب الأرجنتين و الشيلي و البيرو و جنوب إفريقيا و غيرها.

- يتطلب تدبير استراتيجية العدالة الانتقالية، حنكة سياسية خاصة، و إلا ستفكك عناصر هذه الاستراتيجية و تنقلب نتائجها إلى عكس المأمول منها. فتنحول المحاسبة القضائية إلى آلية للتصفية أو الدعاية السياسية، و يتحول " إقرار الحقيقة" إلى تشويهات مبتسرة للوقائع، و تنحول التعويضات إلى مس بالكرامة، أو مصدر ثاني للحيف، و تنحول توصيات الإصلاح إلى شعارات فارغة. و في هذه الحالات، سرعان ما سينقلب الحماس و التعبئة إلى انتكاسة و خيبة أمل، تلغم الانتقال الديمقراطي و تهدده.

- إن كان مبدأ العدالة الانتقالية كونيا موحداً، فإن منهجية أعماله مخصوصة، عليها أن تأخذ بعين الاعتبار بكيفية إبداعية خصوصية سياق الانتقال و طبيعته، إذ أن الأهم - في نهاية

المطاف - هو تمنيع المجتمع من العودة إلى أتون القمع و الإقتتال و إرساء قواعد السلم و التعايش و الديمقراطية.